



مركز البحوث
ال فلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

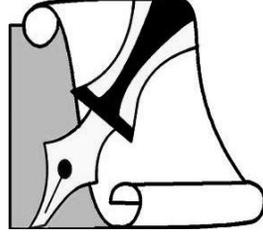
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"الاونروا" تحت رحمة واشنطن

"اتفاق اطار" بين اميركا والوكالة: الحياذ في خدمة اسرائيل

من لبنان إلى غزة المواجهة مع الاحتلال مفتوحة. فشل الاحتلال في القضاء على المقاومة وتدمير قدراتها العسكرية هو القاسم المشترك بين الجبهتين. أيقن العدو أن استخدام الآلة العسكرية لم يعد يجدي نفعا، فانتقل إلى تفعيل الضغوط الاقتصادية القائمة أصلا على المقاومة في بيروت والقطاع، ظنا منه أن هذا السلاح قد يكون أشد فتكا وتظهر نتائجه بشكل أسرع من القوة النارية كتلك التي استخدمها في حربه الأخيرة على غزة في أيار الماضي، ولم تؤدّ إلا إلى تهميش صورة الكيان. شغل النصر الذي حققته المقاومة في معركة سيف القدس الأخيرة، والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني القادة العسكريين في تل ابيب وواشنطن وجميع عواصم القرار التي تضع أمن إسرائيل فوق أي اعتبار. فما أن توقفت أصوات المدافع حتى انطلقت سلسلة من المبادرات الاسرائيلية والاميركية والمشاريع المغلفة باطار انساني، فيما هي في الواقع، تخفي وراءها هدف التخلص من المقاومة أو على الأقل تقليص التهديد الذي أضحت تشكله على وجود إسرائيل، فضلا عن تطويع بيئتها في الأراضي المحتلة خصوصا.

- أمركة "الاونروا": توقيع "اتفاق اطار" بين وزارة الخارجية والوكالة

وبناء على ذلك، تعددت الطروحات والمقترحات الاسرائيلية والاميركية، فبتنا تارة نسمع عن "الأمن مقابل هدنة طويلة الأمد مع اسرائيل"، وطورا "الأمن مقابل الاقتصاد"، ومرة عن "تنمية غزة وتطويرها" لتكون مدينة عصرية، وآخرها ما صار يعرف ب "اتفاق الاطار" الذي جرى توقيعه في 15 بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" ووزارة الخارجية الأميركية، والذي اعادت بموجبه

واشنطن الدعم الأميركي لأنشطة ومشاريع "الأونروا" لكن وفق اجنדה سياسية جديدة فرضتها على "الاونروا".

واشنطن: الوكالة بحاجة لإصلاحات

مهدت واشنطن للاتفاق، بالدعوة إلى إعادة النظر بسياسة الوكالة وطريقة عملها، وهو ما عبر عنه وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن الذي قال إن "إدارة بايدن ستسعى إلى إصلاحات في "الاونروا"، فيما أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس أنه تم تخصيص المساعدات بما يتسق تماماً مع القانون الأميركي، بعد الحصول على ضمانات سارية بعدم وقوع الأموال في أيدي المسلحين، لا سيما في قطاع غزة الذي تحكمه "حركة حماس".

لكن قبل البدء باستعراض مضمون هذا الاتفاق وبنوده، وشرح أبعاده الفائقة الخطورة على القضية الفلسطينية، لا بد من الحديث عن عمل والوكالة ومعرفة المساهمين الرئيسيين في تمويلها، إضافة إلى السؤال عن العلاقة بين "الاونروا" وأميركا، وسر الدخول الأميركي على ملف الاونروا بشكل لم نعهده من قبل، والذي سنبدأ بحله.

- أميركا وإعادة فتح حنفية أموالها للأونروا

فجأة، في 8 نيسان الماضي فتحت واشنطن "حنفية" الاموال للأونروا من جديد، بعدما كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قرر في 31 آب 2018، وقف التمويل كلياً عن الوكالة، وأعلنت الولايات المتحدة، "استئناف مساعدتها للفلسطينيين التي تبلغ حوالي 235 مليون دولار (نحو مئتي مليون يورو).

إدارة الرئيس جو بايدن، قالت إن "الولايات المتحدة ستدعم مجدداً الأونروا بمساهمة قدرها 150 مليون دولار. كما ستقدم الولايات المتحدة 75 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وتنموية للضفة الغربية وقطاع غزة و10 ملايين دولار لجهود بناء السلام".

- الجمعيات الأميركية وضخ الاموال للأونروا

إعادة تدفق المال الأميركي الى خزائن الأونروا، لم يقتصر على الحكومة الأميركية، فهناك جمعيات اميركية، دخلت على خط المساعدة للوكالة، ومنها منظمة ميرسي الأميركية للمساعدة

والتنمية" التي وقعت اتفاقية مع الاونروا، تقضي بتزويد تداخلات صحية وتربوية حرجة للاجئين الذين يعيشون في قطاع غزة. ووفقا ل الاونروا، "تعد هذه هي الجولة الثالثة من الدعم التمويلي المقدم من منظمة ميرسي الأميركية إلى مركز إعادة تأهيل المكفوفين التابع للوكالة، الأمر الذي يوفر دعما لا يقدر بثمن للخدمات الحيوية التي يقدمها المركز".

- اميركا المساهم الاكبر للاونروا

ولمعرفة أهمية الخطوة الاميركية (اي اعادة ضخ الاموال) بالنسبة للوكالة، لنستعين بلغة الارقام. عمليا، تعتمد الوكالة كمؤسسة أممية في تمويلها على كل من واشنطن والاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ نسبة المبالغ التي يقدمونها حوالي 97 بالمائة، فيما تأتي نسبة 3 بالمائة (فقط)،المتبقية من الدول العربية. الرقم نقله المستشار الاعلامي للوكالة في الشرق الادنى "الاونروا" عدنان أبو حسنة).

يمثل الدعم الأميركي لوحده، حوالي 40 بالمائة من موازنة الأونروا، فيما خفضت دولا اخرى بالمقابل مساعداتها، لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا. لكن مهلا، ما الغاية من هذا الكرم الاميركي، وهل تحولت اميركا الى جمعية خيرية انسانية؟؟؟؟ لنكتشف الجواب معا.

عند التدقيق في كيفية تعاطي بايدن مع السياسات والقرارات المثيرة للجدل التي اتخذها ترامب خلال ولايته خصوصا فيما يتعلق بإسرائيل وامنها، نجد ان الادارة الحالية قد ابقت على معظمها (العقوبات على محور المقاومة . الملف النووي - الوجود العسكري في سوريا وغيرها)، غير ان الملفت في الامر، انه في قضية الاونروا تحديدا، نقضت قرار ترامب، واستأنف بايدن التمويل والدعم الإضافي، لكن لم يعد من دون شروط، بل أرفق باتفاق الاطار الذي يلزم الوكالة، بالمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة وعلى رأسها الحياد إلى جانب بنود أخرى.

- مضمون "اتفاق الاطار"

والآن، لنعد إلى مضمون الاتفاق. تظهر التفاصيل، وجود "شروط خطيرة"، تفرضها واشنطن على الوكالة مقابل استعادة التمويل، وهو ما يأتي ضمن سعي واشنطن "لتصفية الوكالة، وإنهاء ملف اللاجئين".

تضمن الاتفاق اشتراطات سياسية تفتح مجالاً لتدخل أميركا بكل تفاصيل عمل الأونروا. إذ يشترط الاتفاق تقديم تقارير مالية وأمنية كل ربع سنة، للاطلاع على كل تفاصيل عمل الوكالة، من أين تأتيها الأموال وأين تذهب، أي معرفة قنوات الإنفاق والتمويل بحجة الاستقرار المالي المستدام، وصولاً إلى تجفيف خدمات الأونروا المختلفة على كل لاجئ فلسطيني ينتمي إلى الفصائل الفلسطينية، أو أي لاجئ فلسطيني تلقى أي تدريب عسكري أو شارك في أحد الفصائل أو اعتُقل سابقاً، أو تلقى تدريبات في جيش التحرير الفلسطيني المتواجد على الأراضي السورية.

جاءت مقدمة الاتفاقية كالتالي: تشكل هذه الاتفاقية التزامات سياسية للسنتين التقييميتين 2021 و2022، وتعزز الولايات المتحدة و"الأونروا" العمل معاً لتقديم الخدمات بكفاءة، وتستخدم الوكالة إطاراً لحياد مرافقها وموظفيها:

(أ) - الموظفين والعاملين بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن استخدام وسائل التواصل

الاجتماعي.

(ب) مرافق "الأونروا".

(ج) أصول "الأونروا".

(د) الجوانب الأخرى لعمليات "الأونروا" مثل المانحين والشركاء.

- "الإرهاب والحيادية"

تبين الاتفاقية أن الإدارة الأميركية ومعها صنيعتها "إسرائيل" تصفان النضال الوطني الفلسطيني برمته بـ"الإرهاب"، وتتص أيضاً على أن واشنطن لن تقدم أي مساهمات مالية إلى "الأونروا" إلا إذا اتخذت هذه الأخيرة "تدابير" تضمن عدم وصول أي جزء من هذه الأموال لأي لاجئ تصنّفه هي أو "إسرائيل" بأنه يُمارس عملاً "إرهابياً"، وهذا قمة الابتزاز، إذ يُفسّر مصطلح "الإرهاب" وفق أهواء الممول.

ليس هذا فحسب، إذ الاتفاق أيضًا، يؤكد على التزام "الأونروا" بالإبلاغ عن أي انتهاكاتٍ جسيمة للحياد مع الولايات المتحدة في الوقت المناسب ومُعالجة أي انتهاكات من هذا القبيل بما يتماشى مع متطلبات إطار الحياد الخاص بها، وتحسين قدرة الوكالة على مراجعة الكتب المدرسية المحلية والمواد التعليمية لضمان الجودة التي تستخدمها لتحديد واتخاذ التدابير لمعالجة أي محتوى يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة في المواد التعليمية.

- "الأونروا" والاستجابة للإملاءات الأميركية

الأونروا، استجابت سريعاً للإملاءات الأميركية، وتمت ترجمتها برسالة وجهها المفوض العام لـ "أونروا" فيليب لازاريني، إلى موظفي الوكالة، لم تخلو سطورها من التهديد والوعيد، وقد جاء فيها: "أن إجراءات الوكالة في تحققها من أسماء جميع المستفيدين من الدفعات المالية، بما يشمل الموظفين والمتعاقدين الخارجيين والمستفيدين، مقابل قائمة العقوبات الموحدة للأمم المتحدة، تجري مرتين في السنة بما يتماشى مع ممارسات الأمم المتحدة، وهي إجراءات موحدة وممارسات قائمة منذ وقت طويل".

أنكر لازاريني على "موظفي الأونروا من خلال دعوتهم إلى التقيد بقواعد الوكالة وأنظمتها وسياساتها، مبادئ الحرية الشخصية (التي ينادي بها هو ومرؤوسيه في أميركا وأوروبا) بذريعة ما أسماه "إطار الحيادية الخاص بالوكالة، والذي وهذا ينطبق على جميع الاتصالات التي يقوم بها الموظفون على وسائل التواصل الاجتماعي، وهم مطالبون باحترام الإطار الناظم لمؤسستهم".

- لازاريني وأشهار سلاح الطرد بحق موظفين "الأونروا"

لازاريني ذهب إلى أبعد من ذلك، من خلال إشهاره سلاح الطرد بوجه من لا يلتزم القوانين الجديدة، إذ قال "حيثما يتبين أن أفراداً من الموظفين قد انخرطوا في سلوك لا يتوافق مع التزام الوكالة بالمبادئ الإنسانية - مثل التحريض على العنف أو شغل منصب سياسي رسمي، على سبيل المثال - تتخذ الوكالة إجراءات إدارية أو تأديبية مع اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، واتفاق الإطار المعني هنا لا يغير أي شيء في هذا الصدد، بحسب قوله".

ولم ينسى لازاريني في رسالته تقديم اوراق اعتماده للولايات وتأكيداته بالالتزام بقواعد الأونروا الجديدة التي تمت صياغتها في المطابخ الأميركية، وفي مقدمتها " عدم الانحياز إلى أي طرف في أعمال القتال أو الدخول في خلافات ذات طابع سياسي، أو عنصري أو ديني أو أيديولوجي لا ينبع من المانحين".

ولتخفيف من النقمة الشعبية، بررت الوكالة ومن على موقعها الإلكتروني القواعد الجديدة، معتبرة أن "أطر عمل التعاون هي الآلية التقليدية التي من خلالها تضع واشنطن والوكالات الدولية أهدافاً وأولويات مشتركة، وأن هذا الاتفاق يؤكد التزام الطرفين بالمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة، بما في ذلك الحياد".

- الوكالة تحت رحمة واشنطن

عملياً، وببساطة، اصحبت الوكالة تحت رحمة الولايات المتحدة، كونها في الوقت الحالي من أهم المتبرعين للوكالة الدولية، بعدما استأنفت دعمها الكبير المالي للأونروا. وتبعاً لذلك بدأت الأمور المالية للوكالة الدولية تسير بشكل جيد مع، وصول التبرعات من أميركا التي اعطت بدورها الضوء الاخضر لدول عدة لضخ الاموال في ميزانية الاونروا. لكن السؤال هنا، هل ستفتح الخطوة الأميركية الباب امام دول اخرى لتحذو حذوها؟ وماذا عن دور "الاونروا"؟ وهل بدأت تنفيذ املاءات واشنطن؟

- مساعي لاتفاق اطار مماثل مع اوروبا

بالنسبة لأوروبا، التي يملكها العجز، على الدوام كانت بمثابة راكب في القطار الأميركي. فلا عجب ان تحذو حذو السيد الأميركي، حيث توجد الان مساعي أوروبية لتوقيع اتفاق مماثل يحد من الأسماء المستفيدة من المساعدات، ويضع شروطاً وقيوداً عليها إلى جانب فرض قيود مماثلة على الموظفين في الوكالة".

- الاونروا وتنفيذ الاتفاق

الآن، وبعد شرح ماهية الاتفاق وإظهار أخطاره، لنكتشف السياسة الجديدة للأونروا، والتي أتبعته بعدد من الخطوات والإجراءات، شرعت الوكالة بتنفيذها في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة القصيرة الماضية، تحت عنوان التقيد بالاتفاق.

يشكو موظفو الوكالة في الداخل، هذه الايام من تشدد الأونروا معهم حول استخدامهم مصطلحات وطنية، ومرتبطة بقضيتي "اللاجئين" و"حق العودة".

- حظر استخدام بعض الآيات القرآنية

ومن تلك المصطلحات، التي يُحظر استخدامها في المواد التعليمية الإلكترونية، التي يعدها معلمو "الأونروا"، أسماء المدن الفلسطينية المُحتلّة منذ عام 1948 كالقدس، ويافا، وحيفا، وعكا، فضلا عن حظر استخدام بعض الآيات القرآنية التي تنصّ على "الجهاد" أو تصف "المنافقين". وفي مكان آخر طلبت الوكالة منهم استبدال سؤال حسابي حول المسافة التي تبعد فيها مدينة حيفا (شمال) عن القدس، بالمسافة بين مديني غزة وخانيونس.

الأدهى، أن الأونروا، تسعى إلى جعل الموظف وحتى المواطن الفلسطيني، يتبنى مصطلح الحياد ليصبح مع الزمن أمر واقع، وبالتالي محو قضاياهم القومية من ذاكرتهم الوطنية، حيث تُصنّف المواضيع التي تخص كل من "اللاجئ الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، وحق العودة، على أنها مواضيع "تمسّ الحيادية، من هنا جاء التركيز على هذه العبارة (اي الحياد) وارتقاءها الى منزلة القانون الذي يحظر على الموظفين تجاهله.

ليس هذا فحسب، فالإجراءات التنفيذية لقواعد الوكالة (الاميركية - الاسرائيلية) بغلت حد الغلو، إذ ان هناك درس في كتاب للصف الثالث في المرحلة الابتدائية، اسمه (حيفا والنورس)، وحيفا هنا اسم فتاة، طلبت الأونروا إقصاء هذا الدرس من المواد الإثرائية، لوجود اسم حيفا".

- إيقاف بعض الموظفين عن العمل

لم تتأخر الأونروا في تنفيذ تهديداتها إذ عمدت الوكالة إلى إيقاف عددا من موظفيها عن العمل، مؤقتا، حتى انتهاء تحقيقاتها فيما يتعلق بتقرير رفعتة منظمة رقابية دولية، واتهمهم باختراق الحيادية. وهنا يطرح السؤال نفسه هل يُعقل أن توقف الوكالة أحد الموظفين عن العمل لأنّه فقط

يتحدّث عن الأديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني عبر صفحته الشخصية في موقع "فيسبوك"، وآخر لأنه فقط يتحدّث في أمور السياسة، وثالث وهو مدير مدرسة بالضفة لأنه يتحدّث عن دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه آلة العدوان المُستمر على كامل الأراضي الفلسطينية؟؟؟

- مندوب اسرائيل في الامم المتحدة والمطالبة بفصل المخالفين للاتفاق

ولأن التاريخ مليء بالعبر، فهو علّمنا أن لا مكان للصدف في عمل المنظمات الاممية، حيث أتى "الاتفاق الاطار" بالتزامن مع طلب مندوب إسرائيل، لدى الأمم المتحدة لجلعاد أردان، من أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، فصل عدد من موظفي الوكالة بزعم أنهم محرضون على الإرهاب ومعادون للسامية".

أردان، ادّعى في رسالة بعثها المندوب الإسرائيلي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الثلاثاء، إنه استند في رسالته إلى تقرير نشرته منظمة حقوقية مستقلة مقرها جنيف تدعى "مراقبة الأمم المتحدة"، زعمت أن "بعض موظفي الوكالة انتهكوا من خلال حساباتهم الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي قواعد الوكالة الأممية الخاصة، وقيمها المعلنة المتمثلة في عدم التسامح مع العنصرية والتمييز أو معاداة السامية".

لكن ماذا عن الموقف الفلسطيني والقانون الدولي من الاتفاق؟

على أرض الواقع، وحدّ الاتفاق جميع القوى والفصائل الفلسطينية والجمعيات الأهلية والمدنية والحقوقية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها السياسية والعقائدية، حيث قوبل بالرفض المطلق الذي ظهر من خلال المواقف والبيانات الاستنكار والشجب والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والمذكرات الموجهة الامم المتحدة، والتي تؤكد بمجملها على ان "الاتفاق يتناقض مع التفويض الممنوح من الأمم المتحدة للوكالة، وكذلك مع القانون الدولي".

هذه الأصوات الشعبية والسياسية حذرت أيضا، من شروط التمويل غير المقبولة، لانعكاساتها الخطيرة على قضية اللاجئين، ونهت كذلك إدارة الأونروا من التعاطي مع هذه الشروط. ومن المقرر ايضا، ان تنظم العديد من الفعاليات والنشاطات والمؤتمرات الشعبية لإسقاط هذا الاتفاق.

- الاتفاق مخالف للقرارات الاممية

أما على مستوى القانوني الدولي، فهذا الأخير يؤكد على عدم قانونية وشرعية الاتفاق، كونه يشكّل انتهاكاً واضحاً وصارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة المنشأ للوكالة 302 لسنة 1949م، حيث ان القرار يلزم الوكالة بالتشاور مع الحكومة المختصة في كل بلد مضيف، تجاه المشاريع التي تنفذها لصالح اللاجئين.. إضافة إلى ذلك فإن المادة الخامسة من القرار ذاته، تشدد على ضرورة "عمل الوكالة في تقديم المساعدة"، وعليه لا يمكن لأي دولة الالتفاف على القرار عبر إلغاء القواعد القانونية أو تجاوزها.

الخلاصة

في الختام، تشكل اتفاقية الإطار، أسوأ صور الابتزاز السياسي والمالي من قبل الإدارة الأميركية الحالية، إدارة بايدن، حيث يتبين من خلال الاتفاقية أنّ واشنطن تفرض على "الأونروا" قيوداً تحولها الى رهينة الموقف الأمريكي في صياغة برامجها وسياساتها، وتجعلها تحت ضغط دائم وتخوف مستمر إزاء قطع التمويل من جديد، إذا لم تتوافق سياسات "الأونروا" مع رغبات الأبيض ومن خلفه "إسرائيل".

فالاتفاق فيه تجاوز لحقيقة أن الإسهامات المالية للدول المانحة هي تبرعات طوعية غير مشروطة، خصوصاً أنها إحدى منظمات الأمم المتحدة التي تخضع للأنظمة والمواثيق الداخلية لها، وبالتالي ليست ملزمة سوى باحترام تلك الأنظمة من دون الموافقة على شروط أي اتفاق من شأنه التحكم في عملها وأنظمتها الداخلية.

أكثر من ذلك، يترك الاتفاق آثاراً سلبية على طبيعة عمل "الأونروا"، وعلى الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، وتحديدًا في قطاع غزة، إذ في حال عملت الوكالة ببند قطع المساعدات عن الذين ينتمون للفصائل الفلسطينية، فإن التوقعات تشير إلى وقفها عن 25 في المئة، من اللاجئين الذين يتلقون معونات منها، إذ من المعروف أن لسكان القطاع انتماء سياسياً أو مناصرة للأحزاب

العاملة، مما دفع بمراقبي الوكالة إلى الاعتقاد بأن هذا الاتفاق يجعل الوكالة الأممية أسيرة للولايات المتحدة.

فالزام الاونروا" بتقديم معلومات عن موظفيها واللاجئين الذين تقدم لهم المساعدات يمنح واشنطن فرض شروط عليها، وهذا أمر مرفوض بالنسبة للفلسطينيين كونها مؤسسة تتبع للأمم المتحدة وليس لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن.

وإذا ما نظرنا إلى بنود الاتفاق نجد أنه يخرج عن الإطار العادي، ليمتد إلى مراجعة الكتب المدرسية المحلية، وهذا بند خطر، ففي هذه الحالة يكون أمام الوكالة إما شطب جزء كبير من المناهج أو تأليف مساقات دراسية جديدة تتسجم مع الرغبة الأميركية والإسرائيلية، كون هذه الأطراف ترى أن مناهج وزارة التعليم الفلسطينية تعرض على العنف ضد إسرائيل وتنفي أحقيتها في الأرض. وهذه سابقة في المعاهدات والاتفاقات الدولية لم تعهدها الدول من قبل.